مجلة علوم التربية

دورية مغربية نصف سنوية

ملف خاص عن الكفايات

- توجهات البحث حول تكوين المدرسين
- تربية المستقبل ورهان تحقيق التنمية البشرية
- البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب
- تعليم الكبار في عصر تكنولوجيا المعرفة
- التعليم العتيق والبنية التقليدية في المغرب
- جودة المراقبة المستمرة
- مؤتمر اليوم العالمي للفلسفة

العدد الثالث والثلاثون- مارس 2007

البحث العلمي
ومجتمع المعرفة في المغرب

• د. الغالي أحرشاو *

إذا كانت غايتنا في هذه الدراسة تتلخص في التنصيص على أهمية البحث العلمي كدعامة مركزية لولوج مجتمع المعرفة والانخراط بالتالي في سيرورة التنمية المستدامة بالمغرب، فمرد ذلك اقتناعنا الراسخ بأن المعرفة، وفضلا عن كونها تشكل الرافد الأساسي لكل تنمية مرغوبة، فإن اكتسابها أضحى يمثل الشرط الضروري لبناء الكفاءات وإنتاج الثروات وتطوير الخدمات. فباستلاكها أصبح المجتمع المعاصر يوصف بمجتمع المعرفة والإعلام، الذي ينبني أكثر فأكثر على التكنولوجية الرقمية العالية واقتصاد المعرفة التطور والبحث العلمي التجدد. بمعنى المجتمع الذي تؤطره وتوجهه شروط إنتاج المعرفة وتسخيرها لما يحقق التنمية في عالم تسوده مظاهر الانفتاح الاقتصادي والمنافسة الدولية وعولمة المبادلات.

لتحقيق هذه الغاية سنعمل على مقاربة إشكالية البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب من خلال التناول بالتحليل والتقييم لمجموعة من الأفكار والوقائع والمعطيات التي ارتأينا توزيعها على المحطات الأربع التالية:

- مقومات مجتمع المعرفة
- مكانة المغرب في اقتصاد المعرفة
- البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب
- خلاصات ومقترحات

* كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ ظهر المهراز ـ فاس

1. مقومات مجتمع المعرفة

تتحدد مقومات مجتمع المعرفة في جملة متنوعة من الخصائص والوقائع والمؤشرات التي فضلنا إجمالها في بعدين اثنين:

الأول يشمل مجموعة المحددات التي تشكل القاعدة الأساسية لولوج مجتمع المعرفة، وفي مقدمتها:

- النجاعة في التربية والتكوين بتحسين مستوى التعليم وتعميمه على الجميع.
- الفعالية في البحث والابتكار بتشجيع ثقافة البحث والإبداع.
- العقلانية في التخطيط والتدبير والتسيير باعتماد حكامة رشيدة.
- الحرية في الرأي والتعبير بضمان ثقافة التجديد والاختلاف.

الثاني يعكس مجموعة الخصائص والمظاهر التي أصبح مجتمع المعرفة ينفرد بها (مرياتي، 1999- 63-74) وفي مقدمتها ما يلي :

- تزايد اعتماد خطط التنمية على المعرفة ومكوناتها المتنوعة، إذ تم التحول من الاقتصاد المبني على المادة إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. فبعد أن تميزت مرحلة الثورة الصناعية وما بعدها بالتباين والتباعد بين المعرفة والتكنولوجيا حيث كانت هذه الأخيرة هي التي تقود الأولى، أصبحت مرحلة الثورة المعرفية الحالية تتميز بقيادة المعرفة للتكنولوجيا.

- تعاظم دور المعرفة في فعاليات الإنتاج والخدمات وتزايد ارتباط الإنتاجية بالمعرفة وبعدد براءات الاختراع، بحيث أن المعرفة أصبحت منتوجا وسلعة تهتم بها كبريات الشركات العالمية. فمعظم الشركات العملاقة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا وغيرها أصبحت تنبني على أسس معرفية.

- مكانة المعرفة الجيدة في كمية الصادرات والمبادلات الدولية وخاصة على مستوى التراخيص والامتيازات وبالتالي دورها المتميز في التنمية البشرية، بحيث أن أكثر من (50 ٪) من دخل الفرد الأمريكي يعود لتكنولوجيا المعرفة.

- عولمة المعرفة وترميزها رقميا لتسويقها على شكل منتوج أو بضاعة عبر شركات معرفية جديدة بواسطة الإنترنت وفي مقدمتها شركات الهندسة والطب والعلوم والحقوق. وتمثل شركات صناعة البرمجيات مثالا جيدا على هذه الشركات التي يمثل أحد مالكيها (Bill Gate مالك شركة Microsoft) أغنى رجل في العالم.

2. مكانة المغرب في اقتصاد المعرفة

بالاحتكام إلى المؤشرات المكونة للمعرفة سواء على مستوى التكوين والولوج أو البحث والابتكار أو التحفيز والانجاز، يمكن الإقرار بأن المغرب في توجهه العام يسير في الاتجاه الملائم الذي يمنحه صفة البلد

الدينامي تكنولوجيا. فباستثناء مؤشري نشر التكنولوجيا الحديثة والاختراع التكنولوجي، فإن المؤشرات الأخرى المتمثلة في قوانين الملكية وحدود التعريفة وعدد المقاولات العلمية ونسب التمدرس والحواسيب والخطوط الهاتفية، تفصح منذ أواسط التسعينات من القرن العشرين عن تطور متنامي نسبيا، وهو الأمر الذي يدل بشكل من الأشكال على انخراطه التدريجي في اقتصاد المعرفة ولو بصورة بطيئة كما توضح ذلك معطيات الجدول التالي Driouchi, 2005: 422-424

مؤشرات اقتصاد المعرفة

المتغيرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	AVR
نمو الإنتاج الفردي الخام PIB %	1.72	10.00	3.66	7.69	4.27	4.96	7.50	5.69
مؤشر التنمية البشرية	4.31	4.31	4.66	4.76	4.86	4.94	4.94	4.68
حدود تعريفية وغير تعريفية	0.00	1.25	1.25	1.25	2.50	2.50	2.50	1.61
حقوق الملكية	0.00	1.67	1.67	3.33	3.33	3.33	3.33	2.38
التقعيد	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
أسلوب التحفيز الاقتصادي	1.67	2.64	2.64	3.19	3.61	3.61	3.61	3.00
باحثون في البحث والتنمية	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
المكالمات المدونة حسب % للإنتاج الفردي الخام	1.60	1.47	1.56	1.48	1.53	1.58	1.58	1.58
مقالات في المجلات العلمية والتقنية تبعا لمليون من الأشخاص1997	2.42	2.42	2.42	2.42	2.69	2.69	2.69	2.54
الابتكار والتجديد	1.35	1.31	1.34	1.31	1.42	1.43	1.43	1.37
نسبة تعليم الكبار (15 سنة فأكثر)	2.27	2.41	2.57	2.74	2.87	2.99	3.03	2.70
التسجيل في الثانوي	2.87	2.85	2.76	2.75	2.86	2.96	2.96	2.86
التسجيل في العالي	1.06	1.06	1.00	1.00	0.98	1.00	1.00	1.01
هواتف حسب 1000 شخص (خطوط ثابتة + نقالة)	2.06	2.10	2.11	2.16	2.23	2.32	2.33	2.19
حواسيب حسب 1000 شخص	5.05	5.18	5.34	2.54	5.72	6.86	7.50	5.88
مزودوا النفاذ حسب	1.95	2.18	2.60	3.28	3.93	4.16	4.36	3.21
1000 شخص	0.00	0.93	2.71	3.31	3.26	3.09	3.54	2.40
تجهيزات إعلامية	2.33	2.76	3.55	1.04	4.30	4.70	5.13	3.83
اقتصاد المعرفة الخاصة بالمغرب	1.85	2.20	2.41	2.68	2.89	3.02	3.13	2.60

وهذه مسألة يمكن توضيح بعض جوانبها باعتماد وقائع ومعطيات ترتبط بثلاثة ميادين أساسية تؤكد على مجهودات المغرب في هذا المجال:

2.1 . التربية والتكوين

لا أحد يجادل في ضخامة المجهود الذي يبذله المغرب في مجال تعميم التمدرس الذي بلغت نسبته 97 سنة 2005. فالميزانية المخصصة لهذا القطاع والتي تقارب 18 مليار درهم في السنة، تعتبر من أعلى الميزانيات مقارنة بالدول التي هي من مستوى المغرب وأيضا مقارنة بمستوى النتائج المحققة في مجال التنمية عبر التمدرس Driouchi, 2005: 426

2.2. البحث والابتكار

كما سنوضح ذلك بالتفصيل في المحور الثالث لهذه الدراسة، لقد عرفت النفقات الإجمالية للبحث تحسنا نسبيا، حيث انتقلت في ظرف سنتين من (0.3٪) عام 1999 إلى (0.7٪) عام 2001. وكما عرفت مؤشرات براءات الاختراع والأساتذة الباحثين والمطبوعات العلمية تطورا لا بأس به، إذ انتقل الأول من 379 اختراعا سنة 1995 إلى 498 سنة 1998، والثاني من عدد جد محدود سنة 1972 إلى ما يقارب 15000 سنة 2005، والثالث من 2404 سنة 1990 إلى 5036 سنة 1995 والحقيقة أن التطور النسبي لمثل هذه المؤشرات هو الذي أهّل المغرب ليشغل المرتبة الثالثة في إفريقيا حسب تقرير خبراء الاتحاد الأوروبي.

2.3 الإنجاز التكنولوجي[2]

رغم حداثة عهده بالتكنولوجيا المتطورة، فإن المغرب يصنف ضمن فئة البلدان ذات الدينامية التكنولوجية. فعلى مستوى مؤشر الإنجاز التكنولوجي فقد ارتقى من(0.24) سنة 1995 إلى (0.28) سنة 2001 بوسيط يصل إلى (0.25). وعلى مستوى تقنيات الإعلام والتواصل والتي تغطي الهواتف والحواسيب والانترنت وأجهزة الراديو والتلفاز، فقد حقق منذ سنة 1994 تطورات هائلة بالنسبة لعدد منخرطيها، فهو يحظى بالنسبة لهذه التكنولوجيا ذات الأهمية البالغة في تنمية معارف الناس ومداركهم عبر إمدادهم بالمعلومات المطلوبة، بمراتب متقدمة (Djeflat, 2002) .

لكن ما يجب التأكيد عليه بخصوص مؤشرات اقتصاد المعرفة هاته هو أنه إذا كان المغرب قد حقق بعض التحسن في مجالات الانفتاح الاقتصادي والإنتاج العلمي والإنجاز التكنولوجي، فإنه مايزال يشغل مراتب ضعيفة بخصوص أنظمة التربية والتكوين وبرامج محاربة الأمية والفقر مقارنة مع دول كالشيلي وكوريا الجنوبية وبولونيا والبرتغال وجنوب إفريقيا التي كانت تعتبر من مستواه (Driouchi و(Djeflat, 2004) . فتبعا للتقييم الذي أنجزه البنك الدولي حول متغيرات درجة الانخراط في اقتصاد المعرفة، فإن النتائج المحصلة من لدن المغرب خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001، ورغم بعض مظاهرها الايجابية، تقر بمزيد من الجهد

والعمل في ميادين: التنمية البشرية ومحاربة الفقر ثم التعليم العالي وتعليم الكبار وأخيرا البحث العلمي وإنتاج المعرفة التي ماتزال تعاني من جمود واضح.

3 . البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المغرب

إذا كان البحث العلمي يمثل النواة الصلبة لسيرورة التربية والتكوين، فهو يشكل ضمنيا الشرط الحاسم لولوج مجتمع المعرفة. فبدونه لا يمكن إنتاج المعرفة التي أصبحت تكون الرافد الأساسي لبناء هذا النوع الجديد من المجتمع وتحقيق تنميته المستدامة. وفي حالة المغرب فإن المقاربة الموضوعية لنظام البحث العلمي تقتضي الإقرار بحصول تحول جذري في مسار هذا النظام منذ سنة 1995 التي تميزت برؤية جديدة تحكمها إرادة سياسية قوية قررت أن تجعل من البحث العلمي رافعة أساسية للنمو والتطور. فقبل هذا التاريخ لم يكن لوجود هذا البحث سوى مبرر واحد ألا وهو تلبية حاجات أساتذة مؤسسات التعليم العالي في الترقية وفي تحيين معارفهم لضمان حد أدنى من الجودة في التكوين والتأطير.

على هذا الأساس وفي غياب أي فائدة من استرجاع محطات ومراحل وإنجازات هذا البحث فيما قبل أواسط التسعينات، نرى ضرورة الاكتفاء بقراءة تقويمية لوضعيته الحالية، آملين في تعيين مواطن قوته وضعفه التنظيمية والبنيوية، التمويلية والتعاونية، البشرية والإنجازية، وفي تحديد رهاناته وتحدياته بخصوص المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد مختلف عناصر ومكونات هذه المواطن على النحو الموالي كان نتيجة استنطاق دقيق لقاعدة المعلومات والمعطيات التي تمكننا من إنشائها بناء على مجموعة من المصادر والوثائق والتقارير التي صدرت أو أنجزت خلال العشر سنوات الأخيرة[3].

1.3. مواطن القوة والتطور

1.1.3. من حيث التنظيم والبنية

– إطار قانوني وتشريعي مكثف ومشجع، إذ أصبح نظام البحث منذ عقد من الزمن ورشا للإصلاح يحكمه وعي السلطات العمومية المتنامي بأهمية البحث العلمي ودوره الجوهري في التنمية المستدامة. فمن مظاهر هذا التوجه الإصلاحي تطوير الإطار التشريعي للبحث بسن قوانين جديدة تهم تنظيم التعليم العالي (مثلا قانون 01-00 وقانون 08-00 وإنشاء لجنة دائمة للبحث والتنمية التكنولوجية، فضلا عن الصندوق الوطني للبحث برصيد بلغ (0.79) من الناتج الفردي الخام، مسجلا بذلك زيادة غير مسبوقة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2004، حيث انتقل من(0.3٪) إلى (0.79٪) مع التطلع إلى تطويره ليصل إلى (1٪) في أفق2010).

– بنيات تحتية للتعليم العالي والبحث العلمي شملت جل مناطق المغرب وجهاته المختلفة، كثير من معاهدها ومراكزها العامة والخاصة ينشط في ميادين البحث المتخصص.

2.1.3. من حيث التمويل والشراكة

ـ لقد تطورت الميزانية التي تخصصها الدولة للبحث العلمي من (0.30٪) من الناتج الفردي الخام سنة 1998 بقيمة 1098 مليون درهم إلى (0.70٪) سنة 2002 بقيمة 2555 مليون درهم لتستقر منذ سنة 2003 إلى الآن في حدود (0.79٪) بقيمة 3144 مليون درهم.

فإذا كان البحث العلمي لم يحظ فيما قبل سنة 1996 بأي دعم مالي فإن الدولة سترصد له ميزانية (40) مليون درهم خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998. وهي الميزانية التي ستُحدد ابتداء من 1999 في (45) مليون درهم سنويا، فضلا عن ميزانية في المخطط الرباعي 2004-2002 بلغت (567.8) مليون درهم والتي استعملت في تمويل برامج ومشاريع كثيرة من قبيل: بارس ARSP وبروتارس ARSPROT وأقطاب الكفاءات وتجهيز المراكز والمختبرات ومشاريع المؤسسات.

ـ ظهور البحث منذ الثمانينات من القرن الماضي، كإطار للتعاون والشراكة، وخاصة في إطار اللجنة الجامعية المختلطة المغربية الفرنسية المهتمة ببرامج الأعمال المندمجة، حيث تم تمويل (716) مشروعا فيما بين 1984 و4991، بمعدل (50) مشروعا في السنة، موزعة على (50) مؤسسة مغربية، (82٪) منها جامعية أنجز في إطارها (169) دبلوما و(67) مقالا منشورا و(6) شهادات اختراع. فالعمل المندمج يمثل حاليا (24٪) من التمويل الآتي من التعاون الدولي بقيمة إجمالية بلغت (16) مليون درهم ولا يستفيد البحث في العلوم الإنسانية منها سوى بنسبة :(14٪).

3.1.3 من حيث الموارد البشرية وحصيلة الانجازات

ـ وجود عدد من الباحثين الأكفاء ذوي الجودة العالية على المستوى الوطني والجهوي والدولي، كثير منهم ينشطون في وحدات البحث والتكوين ومشاريع بارس ARSP وبروتارس ARSPROT وأقطاب الكفاءات.

ـ حاليا يقارب عدد الأساتذة الباحثين، بمن فيهم الباحثين التابعين لمديرية التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (15) ألفا بالنسبة لجميع التخصصات، ينشط منهم (6300) في ميدان العلوم والتقنيات، و(8700) في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة نسائية تصل على (24٪).

ـ ظهور دينامية لا بأس بها في مجال تحسن الإنتاج العلمي الوطني وخاصة على مستوى المنشورات العلمية. فهذا الإنتاج الذي عرف في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001 تطورا مضاعفا في ظرف خمس سنوات، هو الذي خول المغرب احتلال المرتبة الثالثة في إفريقيا.

ـ إنتاج علمي يتماشى في بعض جوانبه النوعية مع التطور الدولي، بحيث ظهر من الدراسة البيبليومترية التي أنجزها خبراء الاتحاد الأوروبي أن ما بين (70٪) و(75٪) من هذا الإنتاج يتحقق بفعل الدعم الأجنبي وبالعمل مع شركاء وأطراف ينتمون إلى مختبرات البحث غير الوطني، الأمر الذي يعني أن معظم أنشطة البحث عندنا تهتم بظواهر وموضوعات تحركها وتوجهها المنفعة العالمية لكي لا نقول المصلحة الأجنبية.

3.2 . مواطن الضعف والتأخر

1.2.3. من حيث التنظيم والبنية

ـ جمود وهشاشة النظام الوطني للبحث، بحيث أنه ورغم إجراءات الإصلاح الأخير للتعليم العالي التي تنص على استقلالية الجامعة إداريا وماليا وبيداغوجيا، فإن نمط عمله واشتغاله يتميز بنوع من الميكانيكية التي تتناقض مع رسالته الوظيفية القائمة على التجديد والابتكار. فرغم الإرادة السياسية القوية التي أوصت باتخاذه كرافعة ضرورية للتنمية، فإن هذا النظام مايزال حتى الآن يفتقر إلى رؤية استراتيجية على المدى البعيد أو حتى المتوسط.

وخير دليل على ذلك، التذبذب الحاصل في تحديد الإطار القطاعي المناسب لانتمائه، إذ بعد أن كانت مهمة الإشراف عليه فيما بين 2002 و2004 من اختصاص الوزارة المنتدبة التي أحدثت لهذا الغرض، أصبح حاليا مدمجا في المنظومة الكلية للتربية والتعليم.

ـ ضعف وتواضع البنيات التحتية للبحث في مؤسسات التعليم العالي وبالتالي الافتقار إلى بَنيَنَة مكوناته وتنظيم أنشطته في إطار مراكز ومختبرات ومجموعات للبحث يسهل التعامل معها بنجاعة وفعالية على مستوى التخطيط والتنظيم والتمويل والتقويم. وهذا خصاص تحاول الوزارة الوصية تجاوزه حاليا بتنفيذ نتائج وتوصيات اللجنة الوطنية التي تكونت سنة 2003 من أجل تحضير مشروع بَنيَنَة وتنظيم البحث الأكاديمي في المغرب[4].

ـ غياب التفاعل بين نظام البحث ومحيط الاقتصاد والتنمية؛ إذ على عكس ما هو معمول به في أغلب الدول المتقدمة، حيث يوجد ارتباط قوي ومتبادل بين البحث والتنمية، فإن دور هذا الأخير في مجال تحقيق بعض مستلزمات التنمية المأمولة ما يزال جد محدود عندنا. هذا بالإضافة إلى تهديد العولمة التي تشكل سلاحا ذو حدين؛ إذ رغم واقعة كونها تمثل فرصة سانحة لتطوير نظام البحث الوطني، إلا أنها قد تشكل عائقا أمامه خاصة إذا كانت مصدر إضعاف للنسيج الوطني الاقتصادي والإنتاجي:

2.1.3. من حيث التمويل والشراكة

ـ تقليدية النظام المالي الذي يعطل سيرورة تطوير البحث العلمي وأهدافه في مجال بناء مجتمع المعرفة، بحيث أن التدبير المالي لمشاريع البحث يشتكي حاليا من بطء وتأخر كبيرين في إجراءات ومساطر تحقيق مستلزمات البحث العلمية والزمنية تجاه الفاعلين والشركاء.

ـ بَنيَنَة هشة للتمويلات الوطنية للبحث وعدم كفايتها، إذ أن (3٪) فقط من الميزانية المخصصة لهذا الأخير هي التي توجه نحو مشاريع البحث، في حين أن (93٪) من هذه الميزانية تخصص للرواتب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن وبالتالي عدم ضمان نشاط للبحث من مستوى معقول. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أنه حتى بالنسبة للدعم المالي المخصص لبرنامج بارس SRAP وبروتارس PROTARS لم يحقق من حيث فائدته ومردوديته أكثر من توفير بعض التجهيزات والمعدات البسيطة والمحدودة جدا.

ـ اللاتوازن بين مصادر تمويل البحث العلمي، بحيث تشكل الدولة المصدر الرئيسي لهذا التمويل بنسبة (90٪) ويأتي بعدها التعاون الأجنبي بنسبة (7٪) وأخيرا القطاع الخاص بنسبة لا تتجاوز (3٪)، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه المصادر حتى يتحمل هذا القطاع الأخير مسؤوليته الكاملة في هذا النطاق (Ben Mokhtar, 2001).

ـ توزيع غير متوازن لميزانية البحث بين الحقول التخصصية؛ إذ أن الحصة المخصصة من هذه الميزانية لتمويل البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والمحددة في (12٪) فقط، تبدو جد متواضعة مقارنة بتلك المخصصة للبحث في العلوم والتقنيات.

ـ اعتبار البحث في غالب الأحيان كنشاط ثانوي تابع لنشاط التعليم العالي أو كوكيل فرعي للبحث الأجنبي الذي ورغم أهمية التعاون والشراكة مع أطرافه بخصوص المساعدة والتجديد والتطوير، فهو يقف عائقا في وجه ممارسة البحث الوطني المطابق الذي يستجيب لحاجات التنمية الوطنية بدل الاهتمام في توجهه العام بظواهر وموضوعات عالمية:

3.2.3. من حيث الموارد البشرية وحصيلة الإنجازات

ـ تواضع محفزات الإقبال على البحث والتعبئة اللازمة لممارسة أنشطته، الأمر الذي يدفع بالباحث إلى التهاون أو الهجرة إلى الخارج حيث توجد كل إغراءات ولوازم هذه الممارسة. فحسب التقرير التقييمي الذي أنجزه خبراء الاتحاد الأوروبي فإن حوالي (10 إلى 30) فقط من الأساتذة الباحثين، هم الذين يقبلون على ممارسة أنشطة البحث. وأكثر من ذلك وحسب نفس التقرير دائما فإن الإنتاج العلمي المغربي المنشور في المجلات العلمية المتخصصة لا يقف وراءه سوى (16٪) من هؤلاء.

ـ لتوضيح الفكرة السابقة، نشير إلى أن نشاط البحث الأكاديمي في المغرب يتم بواسطة الأساتذة الباحثين الذين تم توظيفهم على أساس حاجات التدريس والتكوين وليس على أساس ممارسة البحث، والذي يؤكد هذا الأمر هو أنه إلى حدود سنة 1998 لم تمول الدولة أي نشاط يندرج في إطار البحث الأكاديمي. ولهذا يجب أخذ كامل الحذر أثناء حديثنا عن عدد هؤلاء لكون أن النسبة القليلة منهم هي التي تختار ممارسة بعض أنشطة البحث العلمي بمحض إرادتها. ويوضح الجدول التالي أعداد هيأة النظام الوطني للبحث كما جاءت موثقة في التقارير والوثائق السابقة الذكر:

سنة 2002-2004	باحثون	مهندسون	تقنيون	إداريون
الجامعات	9563	426		–
مؤسسات تكوين الأطر	2198	–	–	–
المؤسسات العمومية	349	651	943	2069
المجموع	10121	2020		2069
القطاع الخاص	(جميع الفئات مختلطة) 558			

– بخصوص العلوم الإنسانية والاجتماعية، فقد بلغ عدد أساتذتها الباحثين (3962) خلال سنة 2004، يتوزعون على العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعدد (1250) وعلى الآداب والعلوم الإنسانية بعدد (2358). وتشير هذه الأرقام إلى تطور جد ضعيف في هيأة الأساتذة الباحثين، وبالخصوص في العلوم الإنسانية، الأمر الذي يؤكد من جهة النسبة المرتفعة للانقطاع المبكر عن ممارسة البحث كما تدل على ذلك النسبة الكبيرة للأساتذة المساعدين البالغين أكثر من (45) سنة والتي بلغت (51٪)، ويفسر من جهة أخرى شيخوخة هيأة الأساتذة الباحثين بالنسبة لهذه العلوم.

– قلة عدد العمال الإداريين والتقنيين، بحيث لا يمثل مهندسو البحث سوى (6٪) وتقنيو المختبرات وعمالها سوى (13٪) والعناصر الإدارية لا تتجاوز (3٪). فهؤلاء لا يشكلون سوى (5٪) داخل المختبرات الجامعية، في حين أن وجودهم في المعاهد العمومية للبحث يصل إلى (37٪).

– هذا التباين في التوزيع يهم أيضا طلبة الدراسات العليا، الذين يمثلون (32٪) من المجموع الكلي للباحثين، حيث يتوزع هذا العدد على النحو الآتي ودائما حسب ما ورد في التقارير والوثائق السالفة الذكر:

الدبلوم / ميدان التخصص	دكتوراه	د د ع م DESA	د د ع م DESS	المجموع
العلوم التقنية	2631	2680	379	5690
الآداب والعلوم الإنسانية	2770	1985	162	4917
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	2277	1760	323	4360
المجموع العام	7678	6425	468	14967

– يبدو من هذا الجدول أن عدد الدكاترة والطلبة الباحثين في الدراسات العليا للعلوم الإنسانية والاجتماعية يتجاوز بكثير مثيله في العلوم التقنية والطب (62٪ مقابل 38)، في حين أن مجموع أساتذتها الباحثين هو أقل بكثير من مجموع أمثالهم في العلوم التقنية والطب (38.3٪ مقابل 61,7).

– نتائج يصعب تثمينها عبر إنشاء شركات ومقاولات لاستثمار معطياتها في التنمية، بحيث أن طبيعة

أنشطة البحث الممارسة هي في الغالب من نوع أكاديمي يطغى عليها هاجس التكوين والمشاركة المناسباتية العابرة (ندوات ـ لقاءات ـ منشورات...).

ـ تواضع حصيلة النتائج المرتبطة بوحدات البحث والتكوين وبمشاريع (بارس وبروتارس -I-II-III) التي بدأ العمل بها منذ 1998، بحيث لم تنجح هذه البنيات والبرامج في التوفيق بين طابعها الأكاديمي وتوجهها التنموي. هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة حقيقية للتقويم، وخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ إذ لا وجود حتى الآن لدراسة تقيّم عمل ونتائج مراكز ومختبرات ومجموعات البحث في مجال هذه العلوم. وهذا عامل يؤخر تحديد الإجراءات اللازمة لتنميتها وتطويرها.

ـ أخيرا، هناك فشل النظام الوطني للبحث في بناء نفسه كنسق متماسك تحكمه قيم علمية وأخلاقية مشتركة، قوامها تأصيل مهنة الباحث وتثمينها كوظيفة رفيعة المستوى والغاية من خلال تكريس ثقافة الاعتراف بأهمية العمل العلمي ومحاربة كل السمات الثقافية السلبية المقاومة لنشاطه.

4. خلاصات ومقترحات

تبعا للتقييم السابق الذي حاولنا من خلاله التعريف بمجتمع المعرفة وتشخيص ملامح هذا المجتمع بالنسبة لحالة المغرب ثم دور البحث العلمي الوطني في بناء اقتصاد المعرفة، يمكن الآن الوقوف على بعض الخلاصات التي نعتبرها موجهات أساسية لرفع التحديات وربح رهانات المستقبل التالية:

ـ توفير شروط اندماج قوي للمغرب في مجتمع واقتصاد المعرفة وذلك بالاعتماد على عناصر: النجاعة في التربية والتكوين والفعالية في البحث والابتكار والعقلانية في الحكامة والتخطيط والتدبير.

ـ مواجهة الذات بالحقيقة، إذ لا عيب في تعرية هذه الذات والبوح بنقائصها وجوانبها الضعيفة المتمثلة بالخصوص في تفاقم فقرها (25٪) وتعاظم أميتها (48٪) وتواضع تعليمها وعدد باحثيها (3 لكل 10 آلاف مواطن نشيط) وتقليدية نظامها المالي وعدم اكتراثها بأهمية البحث العلمي وغيرها من المؤشرات التي تعطل مسار الانخراط في مجتمع المعرفة وأبعاده التنموية المتنوعة.

ـ ربط أي نجاح مرتقب لمسلسل انخراط المغرب في مجتمع المعرفة بالانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والتواصل داخل الأسر والمدارس والإدارات والمقاولات مع التغيير من ثقافتنا تجاه الوقت والعمل والتعلم والمبادرة وما إلى ذلك من المقومات التي أضحت تمثل العملة الأساسية لبناء مجتمع الإعلام والمعرفة.

ـ اعتماد أساليب ووسائل جديدة لتشجيع البحث العلمي والدفع به نحو ما يخدم التنمية وبناء اقتصاد المعرفة. فقد آن الأوان لمنح البحث العلمي دوره الاستراتيجي عبر اعتماد سياسة وطنية لتثمين طاقته وتطوير ظروف مؤسساته وإجراءات توظيفه وآليات تقويمه حتى يتجاوز بذلك صفات ونعوت اعتباره تارة كألعوبة للترف والترفيه وتارة أخرى كمنتوج فرعي للتعليم العالي أو كوكيل منتدب لخدمة البحث الأجنبي.

ـ تشجيع وتسريع النفاذ إلى مجتمع المعرفة واقتصادها وخدماتها من خلال إشراك كل المنظمات والهيآت العامة والخاصة، الرسمية وغير الرسمية، المركزية والجهوية في اتجاه تفعيل أهمية البحث والمعرفة في بناء مجتمع المعرفة الذي يمثل بامتياز المدخل الضروري لامتلاك مفاتيح تنمية الحاضر وتخطيط تنمية المستقبل.

المراجع

ـ البحث العلمي والتنمية (2001). أعمال الملتقى الوطني، الرباط: 13 و14 أبريل 2002، منشورات كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي.

ـ 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، (2005)، ملخص تركيبي للتقرير العام، اللجنة المديرية للتقرير، يناير (www.50rdh.com)

ـ مرياتي، محمد (2000). "تعريب المعلوماتية في ظل اقتصاد المعرفة ودور التربية والتعليم فيه"، أعمال ندوة: أسئلة التعريب ورهاناته في التعليم العالي بالمغرب وسوريا ـ فاس، جامعة محمد بن عبد الله: 25ـ26 نوفمبر، منشورات العمادة ـ ندوات: 02 . ص ص: 63ـ74

- Ben Mokhtar, R . (2001). «La problématique des relations entre la recherche scientifique et le monde économique à l'aube d'une économie basée sur le savoir », In Recherche scientifique et développement, actes de la rencontre nationale, Rabat : les 13 et 14 Avril 2001. Publications du Secrétariat d'Etat chargé de la recherche scientifique, pp: 71-78.

- Djeflat, A. (2002). «Le système national d'innovation et économie de la connaissance au Maghreb» World Bank, institue, Conférence de Marseille «L'économie fondé sur la connaissance dans les pays MENA », Marseille, Septembre.

- Driouchi, A. (2005). «Le savoir, levier du développement humain au Maroc », In 50 ans de développement humain, pp : 393-449. (www.50rdh.com).

- Driouchi, A.; Djeflat, A. (2004). Le Maroc dans l'économie de la connaissance : Enjeux et perspectives, Publications IEAPS, AVI.

- Driouchi, A. ; Azalmed, E. (2002). « Market demands for information technologies in Morocco», Institut d'analyse économique et des études prospectives, Université Al Akhawayn.

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la recherche : Synthèse de l'analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres et de la recherche scientifique).

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la recherche : Sciences humaines et sociales, Analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres et de la recherche scientifique).

- Vision et stratégie de la recherche, Horizon 2025, système national de la recherche : Gouvernance, Analyse de l'existant. Mars 2006. (Département de l'enseignement supérieur et de la formation des cadres et de la recherche scientifique).